كلية الحقوق
جامعة بنها

تأثير النزاعات المسلحة على السياسات الاقتصادية

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر
كلية الحقوق جامعة بنها
بعنوان
(الجوانب القانونية والاقتصادية للنزاعات المسلحة)

إعداد

باحثة دكتوراه في قسم الاقتصاد والمالية العامة
مي ناصر عبد النبي متولي

كلية الحقوق _ جامعة عين شمس

مُلخص الدراسة

تعد النزاعات المسلحة من أخطر ما يهدد حياة الإنسان، بدءًا من عدم الاستقرار الأمني، لذلك إقتصاد الدولة يتأثر بالنزاعات المسلحة، فعندم تشهد المنطقة نزاع مسلح، يؤدي إلى حدوث أزمات إنسانية أدت إلى مغادرة الناس من منازلهم هرباً من القتال ، مما أدت إلى زيادة نسبة البطالة والفقر ، فالنزاع المسلح يمكن أن يؤدي إلى توقف الاقتصاد العالمي، أووقف الطلب على المنتجات الاستهلاكية، وربما الوصول إلى إغلاق النشاط التجاري، ونظراً لعدم الاستقرار الأمني تعتبر من أهم القيود التي تقف في وجه الاستثمار، وبالتالي تؤثرسلباً على النموالاقتصادي بشكل عام، وإن إنعدام الدعم المالي وعدم كفاية استقرار الأوضاع السياسية، يمكن أن يؤدي إلى ضعف النشاط الاقتصادي آو التبادل التجاري .

لتحقيق أهداف الدراسة قسمت إلى مبحثين :

وتعرض الباحثة في المبحث الأول الى بيان ماهية النزاعات المسلحة الدولية، وذلك بتوضيح تعريف النزاع المسلح، وأشكالة وأنواعه، ثم عرضت الباحثة في المبحث الثاني: الاثار الاقتصادي للنزاعات المسلحة، تتضمن آثرالنزاعات المسلحة على السياسة الاستثمارية، والسياسة التجارية،والسياسة المالية، والسياسة النقدية، وايضا وضع اقتصاد الدولة قبل النزاع المسلح

وبعد اندلاع الصراع المسلح، ثم انتهت الدراسة بخاتمة توضح أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : النزاعات المسلحة، السياسة الاستثمارية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية .

مقـــــــــدمة

تعتبر النزاعات المسلحة من أكثر الظواهر التي تترك آثارآ عميقة ومتعددة الأبعاد على كافة شرائح المجتمع، فهي لا تؤثر فقط على النسيج الأمني والاجتماعي، بل تمتد تأثيراتها إلى الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير، لذلك أدت النزاعات المسلحة في تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي، وتدمير البنية التحتية، وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما يؤدي إلى معوقات هائلة على السياسات الاقتصادية للدول المتضررة، كذلك تلعب السياسات الاستثمارية والتجارية والمالية والنقدية دورآ حاسمآ في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تساهم في توجيه الموارد بشكل فعال وإعادة بناء الثقة في المؤسسات الاقتصادية.

من هذا المنطلق، يتعين على الحكومات وضع استراتيجيات اقتصادية تتلاءم مع الظروف الطارئة، وتتمحور حول إعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الأساسية للسكان المتضرين، في هذا البحث، سنستعرض أبرز التأثيرات السلبية للنزاعات المسلحة على الاقتصاد، ونحلل السياسات الاقتصادية التي يمكن اعتمادها لتحقيق هذه الآثار، وتحقيق التعافي المستدام ومن ثم وضع مثال لدول المتضررة مثلل روسيا وأوكرانيا .

أهمية الموضوع :

نتج عن النزاعات المسلحة انه تعتبر من الآسباب التي تؤدي إلى الاخلال بالسياسات الاقتصادية،لأنها تؤثرتأثيرآ مباشرآ على السياسة لاقتصادية وكذلك على مصالح الدول سواء كانت هذه المصالح اقتصادية أوسياسة استثمارية أو سياسة تجارية أوسياسة مالية أو سياسة نقدية، فالنزاعات المسلحة : (هي نزاع مسلح ينشأ بين دولتين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب)، ومن ثم تسلط الضوء على أبرز المؤشرات الأزمة الاقتصادية الراهنة، من خلال التحليل المقارن من قبل النزاع المسلح ، ومن بعد اندلاع النزاع المسلح، والتعرف على ماهية النزاعات، وتقييم القصورفي السياسات، وتستكشف أهم الآثر الاقتصادي للنزاعات المسلحة، ووضع الحلول لإعادة بناء إقتصاد الدولة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة آثرالنزاعات المسلحة على السياسات الاقتصادية من خلال عرض مفاهيم النزاعات المسلحة الدولية ودراسة انواع النزاعات وطرق حلها، وايضا بذكر آثر النزاعات المسلحة على السياسة الاستثمارية، والتجارية، والمالية، والنقدية .

كما تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثارالنزاع المسلح على اقتصاد الدولة، ومن ثم وضع الاقتصاد قبل الحرب وبعد اندلاع الحرب، وذلك بهدف بناء اقتصاد الدولة، وتحقيق الاستفادة القصوى منها .

منهج الدراسة :

ستستخدم الباحثة المنهج الإستقرائي لتوضيح ماهية النزاعات المسلحة، وأنواعها، والمنهج المقارن لمقارنة كيفية تعامل العديد من الدول مع النزاعات المسلحة وايضا لفهم العلاقة بين متغيرات النزاعات المسلحة والسياسات الاقتصادية .

إشكالية الدراسة :

تتسم النزاعات المسلحة بأثراقتصادية، وهذه الأثار قد تؤدي باختلالات اقتصادية تتمثل في السياسة المالية ، والسياسة التجارية والسياسة النقدية، والسياسة الاستثمارية، ومن ثم إعادة بناء اقتصاد الدولة، فتحاول الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات :

تساؤلات الدراسة :

أكدت النزاعات المسلحة إلى إثارة العديد من التساؤلات المهمة حول:

١- ماهية النزاعات المسلحة؟ وأشكالة؟ وأنوعها؟
٢- إلي أي مدى كان تأثير النزاعات المسلحة على السياسات الاقتصادية؟
٣- ما تأثير النزاعات المسلحة على الاستثمارات ؟
٤- ما تأثير النزاعات المسلحة على التجارة ؟
٥- ما تأثير النزاعات المسلحة على السياسات المالية ؟
٦- ما تأثير النزاعات المسلحة على السياسات النقدية ؟
٧- ما وضع الاقتصاد قبل الحرب ؟
٨- ما الاثار الاقتصادية المترتبة على دولتين روسيا وأكرونيا بعد اندلاع الحرب؟
٩- ما تأثير إعادة بناء اقتصاد الدولة بعد النزاع المسلح ؟

خطة الدراسة :

عمدت إلى تقسيم موضوع الدراسة إلى مبحثين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة وذلك على التفصيل التالي :

المبحث الأول : ماهية النزاعات المسلحة الدولية .
المطلب الأول : مفهوم النزاعات المسلحة وأشكاله .
المطلب الثاني : أنواع النزاعات المسلحة وطرق حلها .

المبحث الثاني : الاثر الاقتصادي للنزاعات المسلحة .
المطلب الأول : آثر النزاعات المسلحة على اقتصاديات الدولة .
المطلب الثاني : وضع اقتصاد الدولة قبل الحرب بين دولتين (روسيا وأكروانيا)
المطلب الثالث : إعادة بناء اقتصاد الدولة بعد اندلاع الحرب بين (روسيا وأكروانيا)

المبحث الأول
ماهية النزاعات المسلحة الدولية

وقد انتشر مفهوم النزاعات المسلحة الدولية، الذي يتضمن الكثير من التفاصيل، وسوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث : تعريف النزاعات المسلحة الدولية (المطلب الأول) وأنوعها (المطلب الثاني) وذلك على التفصيل الآتي :

المطلب الأول
مفهوم النزاعات المسلحة الدولية

من الجدير بالذكرأنه لايوجد تعريف محدد لمصطلح النزاعات المسلحة، وفقآ لنص المادة الثانية يتسم النزاع المسلح بطابع دولي بأنه : " في جميع حالات الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح اخر ينشب بين طرفين اوأكثرمن الاطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يعترف احدهما بحالة الحرب"(١).

وسوف نقسم فيما يلي إلى تعريف النزاعات المسلحة في الفرع الأول، ثم نتبع أشكالة في الفرع الثاني.

الفرع الأول
تعريف النزاع المسلح الدولي وأشكاله

تم وضع تعاريف متعددة لمصطلح النزاعات المسلحة، وقد تعددت معه الأشكال ويمكن حصر هذه التعريفات على النحو التالي :[1]

اولآ : تعريف النزاع المسلح الدولي .

(١) العنبكي، نزار،القانون الدولي الإنساني ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٨٥ .

نظراً لعدم وضع تعريف محدد لمصطلح النزاعات المسلحة في اتفاقيات، جنيف لسنة ١٩٤٩، قد ذهب فريق من فقهاء الفقه الدولي إلى تعريف النزاع المسلح.حيث يرى الفريق الأول : هو حالة اللجوء إلـى العنف المسلح بين دولتين أو أكثر، بغض النظر عما إذا كان الهجوم حقيقياً آو غير حقيقي(٢). الفريق الثاني : " نظراً لـعدم وضـع تعريف مـحدد للنزاع المسلـح لأن الظروف التي قد تشكل أولا تشكل أي نزاع مسلح عديدة ومختلفة بعض الشيء، ولتقسيم ذلك يجب الرجوع إلى وقائع الحالة وعادة ما تشيرإلـى ما إذا كان الحدث يشكل نزاع مسلح أم لا" (٣).
الفريق الثالث : يعرف النزاع بأنه عادة مايشير إلى " موقف تنافسي يكون اطرافه، علـى دراية بعدم الـتوافق في المواقف المستقبلية، والتي يكون كل منهم مضطراً إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للاطراف الأخرى "(٤).
الفريق الرابع : " ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات آو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات "، ويختلف الفقهاء إلى آن مفهوم النزاع المسلح الدولي يمثل أويعكس، وضوح الأدوات التي تواجـه في هذا الشأن بأنه موقف بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول، فإن النزاع الذي ينشأ يكون اطرافه، على دراية بعدم التوافق في الموافق المتناقضة، والتي يكون كل منهم يتصادم إلى تبنـي أواتخاذ مـوقف لا يتوافق مـع المصـالح المـحتملة للآطراف الأخرى (٥) ثانياً : اختلف الفقهاء على وضع تعريف محدد للنزاعات المسلحة :

ولقد ذهب الأستاذ صادق أبو هيف، إلى تعريف قانون القوات المسلحة بأنه (نضال أو كفاح، خاصة عندم يتنافس طرفان بهدف حماية حقوقه ومصالحه

(٢) محمد سامي عبد الحميد، آصول القانون الدولي العام، الجزء الرابع، المنازعات الدولية،المجلد الأول، قانون الحرب ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠٠٣،ص ٢٥.
(3)Garyd . SoLis : THE Law of armed conflict: international humanitarian law in war, Cambridge university prass,2010.p170
(٤) محمد سامي عبد الحميد، آصول القانون الدولي العام،الجزء الرابع المنازعات الدولية انظر المرجع السابق،٢٠٠٣،ص ٢٥.
(٥) رسلان أحمد فؤاد،نظرية الصراع الدولي نظرية في تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، ، الهيئة المصرية العامة للكتابة، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٧٥.

المحتملة للأطراف الأخر.)(٦) وتأكيداً لذلك نجد أن الدكتور محمد حافظ : يذهب إلى أنه إذا كان كل نزاع مسلح يثار بين دولتين أو أكثر هو نزاع دولي، يهدف إلى حماية الدول المتحاربة والمصالح الوطنية. (٧)كما يعرفة الشافعي بأنه : اشتباك بين إطراف الدول بهدف السيطرة على التنظيم السياسي، وفقاً لقواعد القانون الدولي.(٨) وكذلك يعرفة العوضي على أن : " النزاع هو معركة أو قتال، بقصد فرض بعضها على بعض لتحقيق مصلحة مادية أومعنوية، أو باستخدام القوات المسلحة بين طرفين الدول "(٩). على الرغم من تعدد هذه التعريفات إلا أن العناصر الأساسية لقيام حالة النزاع المسلح في محيط القانون الدولي العام هي : (وجود معركة أو نزاع مسلح ، أطراف هذا النزاع المسلح دول أو حكومات اتجاه إرادة الأطراف إلى قيام نزاعات مسلحة).

[١]فيمكن أن يؤدي النزاع المسلح بمفهومي الحرب في فقه القانون، إلى أن الحرب بالمعنى الدقيق يقصد به : فإن النزاع ينشأ، أو يحدث باستعمال القوات المسلحة، بين الشعوب،

(٦) صادق أبوهيف، القانهون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية،١٩٩٥،ص ٨١٧.
(٧) محمد حافظ غانم، المسئولية الدولية، معهد الدراسات العربية،القاهرة،١٩٦٦، ص ٧١٥.
(٨) محمد بشير الشافعي، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، منشأة المعارف، الاسكندرية،٢٠٠١، ص ٤٣٩.
(٩) بدرية العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب، ، دار الفكر،١٩٩٩ بيروت،ص٣٢.

بهدف سيطرة بعضها على بعض (١٠).

- ويذهب البعض إلى أن مفهوم النزاع المسلح : هوالذي ينشأ أويحدث اشتباك آخربين دولتين آوأكثر، نظراً لعدم إعتراف كل منهم بحالة الحرب(١١).

ومن هنا نجد أن النزاعات المسلحة تنقسم إلى نوعين :

١- نزاعات مسلحة محدودة .

٢- نزاعات مسلحة واسعة النطاق .

١-إذا كانت النزاعات المسلحة محدودة : تعني استعمال القوة المسلحة لفترة من الزمن بغرض الانفاق على حالة الحرب .

٣- اما اذا كانت النزاعات المسلحة واسعة (النطاق) : أي أنه تتميز بإمتداد واسع على مسرح العمليات واتساع نطاقها، ويثار وينشأ بين دولتين أو أكثر، برغم من ان مفهوم الحرب يستخدم في النزاعات المحدودة (١٢).

من خلال ما مرمن معان سابقة، يمكن استنتاج أهم خصائص الحرب وذلك على التفصيل الآتي :

أ- الحرب نزاع مسلح بين دولتين أو اكثر، وليس بين أفراد عاديين، أو بين جماعات معينة (١٣).

ب- هو حالة اللجوء إلى العنف المسلح بصفة خاصة، سواء كانت تتميز

١

من الأعمال الانتقامية الغير مسلحة أوتلك الأعمال القسرية أو المتعورة

(١٠) كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧، ص٩.

(١١) سعيد عبد الرحمن، الحماية المقررة للمدنيين، آثناء النزاعات المسلحة غير الدولية،جامعة قطر،كلية القانون، رسالة ماجستيرفي القانون العام، ٢٠٢٢،بدون.

(١٢) بن عيسى زايد، التمييز بين النزاعات المسلحة الدوليةوغير الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، رسالة دكتوراه، في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ص ١٠.

(١٣) منتصر سعيد حمودة، حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، ط١،دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

لطرف الأخر (١٤)

ج- ويقصد بمعنى آخر يلزم لقيام حالة الحرب بالمعنى القانوني هو " العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات "

الفرع الثاني

أشكال النزاع المسلح الدولي

وفقآ لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة يحتاج النزاع المسلح الدولي، آشكالآ قانونية ثلاثة وذلك على التفصيل الآتي :

اولآ : إما أن يكون عدوانآ، " وهو ماحرمة القانون الدولي الوصفي"

ثانيآ : يمكن أن يكون دفاعآ عن النفس فرديآ أوجماعيآ.

ثالثآ : تتمثل لمفهوم الأمن الجماعي الذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة.

ومن هنا نظرآ لعدم تغير مجريات العمليات القتالية فيعتبر الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي أمرآ مشروعآ، وذلك تنتمي إلى أن العداون من أهم الجرائم الدولية، " وفقآ لميثاق بريان"

يعتبر أول الوثائق الدولية التي حرمت اللجوء إلى العنف فتعتبر غير مشروعة، فإذا لم تقدم الدولة إخطار واضح وصريح عن سبب الاعتراض الذي قدمته بريطانيا اعتبر الدفاع عن النفس لا يشمل التحريم (١٥). ثم جاء بعد ذلك ميثاق الأمم المتحدة وفقآ لنص المادة (٢)، من الفقرة (٤)[١]

" ينص على تحريم استعمال العنف أو التهديد ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأي شكل لا يتفق مع أهداف الأمم المتحدة "لذلك منح الميثاق مجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة لمعرفة ما إذا كان يشكل عدوتنآ أم لا ؟

لذلك أعادت يوغوسلافيا عام ١٩٥٠ موضوع العدوان، وجاء مشروع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٢، ونظرآ لعدم وضع مفهوم العدوان الغير مباشربأشكالة المختلفة (كالعدوان الاقتصادي والإيديولوجي).

---

(١٤) حازم محمد عتلم،قانون النزاعات المسلحة الدولية، المدخل النطاق الزماني،ط٢، دار النهضه العربية، القاهرة، ٢٠٠٢،ص ١٩ .

(١٥) على ابراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية، دار النهضه العربية، القاهرة ، ١٩٩٨،ص،٣٣٨.

وفقآ لنص القرار رقم (٣٣١٤)، بتاريخ ١٤ /١٢/ ١٩٧٤ ، والذي يعرفه بأنة " استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ضد دولة آخرأو ضد سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأي صورة أخرى تتنـافى مع ميثاق الأمم المتحدة "(١٦)

لذلك ينبغي عينآ أن نفرق بين كلآ من :

١- العدوان المسلح المباشر .

٢- العدوان المسلح الغير مباشر .

- العدوان المباشر: يتمثل في استخدامة بصورة غير مشروع في العلاقات الدولية، وتقوم القوة المسلحة باستعمال القوة العسكرية ضد دولة آخرى .
- العدوان المسلح الغير مباشر : وكذلك يتخذ العدوان المسلح الغير مباشر صور استعمال الدولة التي تكون وسيط للقوة المسلحة اتجاه دولة آخرى، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى جماعات إرهابية أو شعوب أو عصابات وليس على ذلك القوات المسلحة التابعة لها (١٧).[1]

(١٦) إبراهيم زهير الدراجي، " جريمة العدوان ومدى المسئوولية عنها " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩٠٦،٩١٢.

(١٧)محمد صافي يوسف، مدى مشروعية لجوء الدول إلى التدبير العسكرية لمكافحة الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٥، ص٢٩.

المطلب الثاني
أنواع النزاعات وطرق حلها

يقصد بمبدأ حل النزاعات الدولية: أن تقوم كل دولة بتسوية منازعتها الدولية بالوسائل السليمة، لذلك حرص ميثاق الأمم المتحدة على تحريم أو منع استعمال العنف، أو استخدم العنف في العلاقات الدولية، فقد أدى ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية أن " يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السليمة على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضه للخطر"(١٨).

إضافة إلى ذلك أكد الأمين الاممي في بيانه المؤرخ في ١٣ ماي ٢٠٠٣ جلسة رقم ٤٧٥٣ بشأن "دور مجلس الأمن في فض المنازعات بالطرق السليمة " وعلى ذلك يمكن أن يقدم أوسع الوسائل لحل النزاع حلآ سلمياً، فيشيرون إلى حفظ السلم والأمن الدولي.

ويمكن أن نقسم أهم أسباب النزاعات على التفصيل الآتي :

١ ـ النزاعات الدينية :

لقد تعددت مجموعة من النزاعات الدينية على مر السنين، وهي التي تحدث بين مختلف الديانات، كالنزاعات بين الدين الأسلامي والدين اليهودي فيمكن أن يؤدي ذلك النزاع بين مختلف الديانات (١٩).

لذلك سنحاول أن نتعرف على بعض الأمثلة التي تشمل النزاعات :-

الصراع بين السنة والشيعة في الدين الأسلامي وذلك في بعض دول الشرق.

وايضآ حالة النزاع بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية، وكذلك النزاع بين المسلمين والمسيحين في أجزاء من أوروبا والشرق الأوسط ،[1]

وتعتبر النزاعات الدينية غالبآ مرتبطة بأسلوب التهديد، التي أدت إلى نزاعات مسلحة وحروب بين مختلف الديانات .

٢ ـ النزاعات السياسية :

يعتبرالنزاع السياسي يتبلورعلى ادعاءات متعارضة أو متناقضة من افراد النزاع، نظرآ لعدم وضوح قواعد القانون المطبق أو عدم وصفها بالقانونية .

ومن أمثلة النزاعات السياسية :-

---

(١٨) مفتاح عمر درباش، العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السليمة للمنازعات وحفظ السلم والأمن،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية القانون، السودان، ٢٠١٤، ص ٣٠.

(١٩) ناظر أحمد منديل مهدي، تأثير النزاعات المسلحة الداخلية على الأمن الدولي الإنساني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية، جامعة كركوك ،٢٠٢٠، ص ٩.

أ - كالنزاع بين العراق وإيران الذي استمر حوالي ثمان سنوات من القتال العنيف .
ب - وايضآ بين الكويت والعراق والذي تطور إلى غزو واحتلال .
ج – ومن ثم أزمة كوبا سنة ١٩٦٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (٢٠).

٣ - النزاعات القومية :

هي النزاعات التي تنشأ بين مجموعات مختلفة من الاعراق ورؤية الناس لها هوية قومية مختلفة، وعادة ما تكون متعلقة بالحقوق والامتيازات دون القوميات الأخرى (٢١).[١]

٤ – النزاعات الفكرية :

" هو نزاع فكر لفكر وحجة لحجه، لذلك يعتبر صراع يقوم بين الأفكار، وايضا بين النظريات في شتى المجالات وبين كل مفهوم أواتجاه يتعارض أو يختلف عن مفهوم وإتجاه أخر "(٢٢).[٢]

٥ – النزاعات الاقتصادية :

بأنها تلك التي تشتبك فيها دولتان أو طرفين لأسباب اقتصادية، أو اجتماعية، أو مالية، وبناء على ماتقدم نستطيع القول أن مبدأ حل هذه النزاعات بالوسائل السليمة فهو اما أن يتمثل في الوسائل الوقائية والوسائل العلاجية :-

اولآ : الوسائل الوقائية :

تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقيات الانسانية، لاسيما اتفاقيات جنيف بإتخاذ الوسائل الوقائية كافة والتي تتكفل بضمان تنفيذ قواعد الحماية الدولية للضحايا النزاعات على الصعيد الداخلي .

نصت المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩على أن " تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال" .

(٢٠) عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٠، ص٣٨،٣٩.
(٢١) ناظر أحمد منديل مهدي، تأثير النزاعات المسلحة الداخلية على الأمن الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص ٩.
(٢٢) .https : // ar.m – Wikipedia. Org / wikir [٢]

ومن ثم بموافقة الدول على هذه الاتفاقيات، وألزمت الدول المتعاقدة بنفسها بما تضمنته الاتفاقيات من واجبات تقع عليها وملزمة بتنفيذها، وليس فقط الإعلام بما ورد بالإتفاقية (٢٣).

ثانياً : الوسائل العلاجية :

قد تعتبرمن الوسائل التي يمكن اللجوء اليها في حالة اللجوء إلى الحرب، لذلك يجب على كل دولة بتسوية منازعاتها بالوسائل السليمة وفقآ لمبادئ العدالة والقانون الدولي وايضآ نظرآ لمبدأ حرية الاختيار بين الوسائل، إذا قضت المادة (٣٣) من الميثاق بأنة : "على آطراف اي نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدولي للخطرأن يلتمسوا حله بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أوغيرها من الوسائل السليمة التي يقع عليها الاختيار"[١]

وينبغي التدخل الدولي السريع في مناطق النزاعات لحماية أروح الأشخاص وكرامتهم وعدم تعريض مستقبلهم للخطر بسبب النزاعات ومن ثم استخدام العنف في حـالات استثنائية لا يجب اللجوء إليها إلا في الضرورات .

(٢٣) محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، دار النشر ،منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٣١٠.

المبحث الثاني
الآثر الاقتصادي للنزاعات المسلحة

النزاعات المسلحة هي : عبارة عن صراعات أو عنف مسلح يؤثر بشكل كبير على السياسات الاقتصادية لبلد ما أو منطقة ما، ومن ثم يذهب البعض إلى أن الاقتصاد هو الذي يعمل على تعزيز ونمو مستقبل الدولة، وخلق بيئة تسهل فيها فرص الازدهار والانتاج .

لذلك تحدث الحروب آثاراً إقتصادية تؤدي إلى إنهيار الأسواق، وتؤثر على العديد من الأضرار البشرية، والمعنوية والمادية، كما أنها تؤدي إلى تهدد الأمن القومي، مما أثر على اقتصاد العديد من الدول، وبناء عليه سوف، نتناول آثر النزاعات المسلحة على اقتصاديات الدولة في المطلب الأول، ثم وضع اقتصاد الدولة قبل الحرب بين دولتين روسيا وأكروانيا في المطلب الثاني، وايضآ إعادة بناء اقتصاد بعد اندلاع الحرب بين روسيا وأكروانيا، وذلك على التفصيل الأتي:

المطلب الأول
آثر النزاعات المسلحة على اقتصاديات الدولة

يعتبر الاقتصاد، هوأساس البناء الاقتصادي(٢٤) في أي دولة وبدونه لا وجود ولا بقاء في عالم متغير بشكل متسارع في ظل ظهور التكنولوجيا والعالم الرقمي الذي أصبح يشكل تقارباً بين الناس في معاملاتهم على إختلاف أجناسهم وبعد المسافات بينهم ولكي ينهض الاقتصاد في أي دولة، يجب إنتهاج سياسات إقتصادية مثل السياسة الاستثمارية، والتجارية، والمالية،والنقدية،[1]
والتي يجد من تأثيراتها الإيجابية عند وجود النزاعات المسلحة وغياب الاستقرار الأمني، مما سيؤدي بذلك إلى صرف النظر لدى المستثمرين عن إقامة مشاريع جديدة، والذي يعتبر أهم عنصر يبحث عنه الاقتصاد، من أجل بناء اقتصادها وغياب فاعلية السياسات المالية الاستثمارية والنقدية والتجارية، وفي ضوء ما تقدم يمكننا،

(٢٤) انظر في المرجع السابق، النزاعات المسلحة وآثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول ،٢٠١٩،ص٤٣.

إن النزاعات المسلحة قد تؤثرعلى الاقتصاد(٢٥) بشكل سلبي، مما يؤدي إلى ضعف الاقتصاد، والانتاج وقد يصل الحال إلى خط الفقر، ولكن قد ينتج عن النزاعات المسلحة في السياسات الاقتصادية العديد من الاثار الاقتصادية المحتملة، على السياسة الاستثمارية، (الفرع الأول) والسياسة التجارية، (الفرع الثاني) والسياسة المالية،(الفرع الثالث) والسياسة النقدية، (الفرع الرابع)، ولهذا سنتناول بالدراسة في هذا المطلب آثر النزاعات المسلحة على اقتصاديات الدولة.

الفرع الأول
آثر النزاعات المسلحة على السياسة الاستثمارية

١- تعريف الاستثمار :

" فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملآ في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل ". (٢٦)

وأيضا هو عملية استثمار آموال في شراء آصول أو الموارد في مشروع أو في فرصة تجارية بهدف الحصول على عائد مالي.(٢٧)[1]

ثانيآ : أهمية الاستثمار:

يعتبر موضوع الاستثمارهو العامل الاساسي الذي يتحكم في النمو الاقتصادي، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية قد شهد اهتمام كبيرمن قبل العديد من المفكرين والسياسيين والاقتصاديين، وبالرجوع إلى مفهوم الاستثمار الذي واضحنا فأننا نلاحظ أن الاستثمار ينطوي على التفصيل الآتي :-

(٢٥)على بن سالم البادي، النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، ٢٠١٩،ص٤٣.

(٢٦) محمد الكلاوي، سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية، رسالة دكتوراه، منتدبات الوزير،٢٠٠٨،ص ٢-٨.

(٢٧) محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الاجتماعي الحديث،٢٠٠٦، ص١٨.

- زيادة الثروة : يقوم الاستثمار على زيادة ثروة المستثمر وتنمية الثروة على المدى الطويل(٢٨).
- تنويع المخاطر : يقوم على تحمل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق،

من أجل توفير النموالاقتصادي و الزيادة في الانتاج والتقدم الوطني والرفاهية الاجتماعية .

- مساهمة الاستثمار: في تنفيذ التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال

التكنولوجيا الحديثة، وإندماجة مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

- مساهمة الاستثمار: في مكافحة البطالة عن طريق توظيف العديد من

الأيدي العاملة ومن ثم، محاربة الجهل والفقر بمختلف أشكاله.

- مساهمة الاستثمار: في توظيف أموال المدخرين، فيكون دور الاستثمار

في جمع الأموال من المدخرين الذين لا يعرفون كيفية تشغيلها وتحقيق العائد على المدخرين.(٢٩)[١]

(٢٨)مروان شموط ، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، كلية حقوق جامعة عين شمس، طبعة ٢٠٠٨، ص ١٢.

(٢٩) لموشي راوية، دور سوق رأس المال في تمويل الاستثمار، المرجع السابق، ص ١٠١.

ثالثآ : أنواع الاستثمار :

تتعدد أنواع فئات الاستثمارو التي يختارمنها المستثمرماينا سب أهدافه المالية، لذلك ينقسم الاستثمار إلى نوعين رئيسيين :

الاستثمار المباشر والاستثمار غير مباشر، الاستثمار المباشر (Direct Investment): هوعبارة عن عملية استثمار في شركة تجارية أجنبية أو مؤسسة بغرض السيطرة والنفوذ وممارسة تأثير أوسع ضمن قرارات إدارة الشركة الأجنبية مقابل أن يقوم الطرف المستثمر بتوفير رأس المال للشركة.(٣٠)

الاستثمار غير المباشر(Indirect Investment) :

هو عبارة عن نوع من أنواع الاستثمار التي يتم من خلاله عملية الاستثمار في أدوات مالية مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار المشترك(٣١).

- الاستثمار في الأسهم (٣٢): يتسم الاستثمار في الأسهم بالطرق المتاحة

في السوق، من ثم تعرض الشركات الأسهم في السوق للبيع، ويقوم المستثمر بشراء تلك الأسهم، ويتحمل المخاطر التي احتمال ان يتعرض له من خسائر ومن ثم يجني المستثمر الأرباح كما يمكنه بيع تلك الأسهم عند ارتفاع سعرها في السوق .

- الاستثمار في السندات :هو عملية الاستثمار في السندات بمعنى قيام المستثمر بإقراض أمواله وفقآ لمؤسسة أو حكومة، يجني بموجبها أرباح ثابتة على فترات منتظمة، وكذلك تلجأ الحكومة إلى إصدارالسندات لتمويل مشاريعها، مثل بناء المدارس والجامعات، والمستشفيات وإقامة الجسور، وغيرها من المشاريع العامة، وتتميز بعدم تحمل المستثمر للمخاطر، ويميل الكثير من المستثمرين للإستثمار أموالهم في السندات والمذكرات، لأنها تعتبرآمنة للغاية.[1]

- الاستثمار في صناديق الاستثمار :

(٣٠) انظر في تعريف الاستثمار المباشر وأنواعه، في تاريخ : ٢٠٢٤/٦/٣٠ الساعة : العاشرة مساءآ، في الموقع، https: \\ www: investopedia

(٣١) انظرفي تعريف الاستثمار غير المباشر، في تاريخ: ٢٠٢٤/٦/٣٠ الساعة: العاشرة مساءآ في الموقع، https: //www: indirect nvestment.

(٣٢) هيئة السوق المالية، الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم، المملكة العربية السعودية، في الموقع، ص ١٦ https: \\ www: cma.org.sa.

تقوم هذه الصناديق بتجميع المدخرات عن طريق شراء أسهم في صناديق الاستثمار المتداولة، ومن ثم يلجأ المستثمرون إلى شراءالحصص أوالأسهم من هذه الصناديق بإضافة إلى بعض المزايا التي تملكها في الخبرات الطويلة، والتنوع في الاستثمارا وتقليل المخاطر ومن أهم العوامل التي تدفع المستثمر للاستثمار هو تحقيق عائدا مرتفعا ، ويكون على درجة من المخاطرة يستطيع المستثمر تحملها .

رابعآ : آثر النزاعات المسلحة على السياسة الاستثمارية :

تؤثرالنزاعات المسلحة على السياسة الاستثمارية في الدول المتأثرةعلى الاستثمار قبل الأزمة بين روسيا و أوكرانيا، وبعد الأزمة بين الدولتين .

- وبالتركيز على دولة روسيا وأوكرانيا قبل الأزمة، فقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في دولة روسيا حوالي ١,٤٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢١، كما ارتفع بنسبة ٤,٧% ليصل إلى حوالي ١,٥٥ تريليون دولار، ومن ثم فقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في دولة أوكرانيا حوالي ١٥٥مليار دولار، مع معدل نمو اقتصادي بلغ ٤,٠% نتيجة لتأثير جائحة كوفيد – ١٩.

- كما تلعب روسيا دورآ حيوياً في سوق الطاقة حيث نجحت روسيا في إنتاج

نحو ١٥,٦٨مليون برميل في عام ٢٠٢٠، وتعتبر روسيا هي أكبر مصدر للغاز في عام ٢٠٢١، أنتجت البلاد ٧٦٢مليارمترمكعب من الغاز الطبيعي، وصدرت حوالي ٢١٠ مليار مترمكعب عبر خطوط الأنابيب،حيث بلغ إنتاج أوكرانيا(٣٣) من الغاز الطبيعي ١٩,٨ مليار متر مكعب لتلبية الطلب المحلي البالغ ٢٧,٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢١.[١]

- ارتفع معدل البطالة في دولة روسيا في عام ٢٠١٩ إلى ٤,٦% وإنخفض نسبياً،حوالي ٤,٨% في عام ٢٠٢٠، ٤,٣%في عام ٢٠٢١، وفي عام ٢٠٢٢ بلغ معدل البطالة إلى ٣,٨٧%وفي عام ٢٠٢٣ استمر هذا الاتجاه المنخفض بنسبة ٣,٠%، حيث كان معدل البطالة(٣٤) في دولة أوكرانيا بلغ حوالي ٩,٨% في عام ٢٠٢٠، ٩,٤% في عام ٢٠٢١

(٣٣) انظر في معدل البطالة الأوكراني، اطلع عليه بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٤ ، الساعة الخامسة مساءآ، على الموقع ، https://m.sa.investing.com.

وفي عام ٢٠٢٢ وصل معدل البطالة بنسبة ٢٤,٥%،وبحلول عام ٢٠٢٣ارتفع معدل البطالة بنسبة ٢٦%.

- وتلعب أيضآ روسيا دورآ مهما في الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

حوالي ٩,٧مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وارتفعت في عام ٢٠٢١ لتصل إلى حوالي ١٠,٧ مليار دولار، وفي عام ٢٠٢٢ بسبب عدم الاستقرار الأمني شهدت أواكرانيا تراجعآ في الاستثمارات الأجنبية بنسبة تتجاوز ٧٠% مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا عام ٢٠٢٢ بنسبة ٤٠% تقريبآ، حيث بلغت دولة أوكرانيا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٣,٢ مليار دولار في عام مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٥٧% .

- قد ارتفع التضخم في دولة روسيا في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٨,٤% مقاربة

٣,٤ % في عام ٢٠٢٠، بسبب التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، حيث بلغ معدل التضخم في دولة أوكرانيا حوالي ٥,٠%، كما ارتفع معدل التضخم (٣٥) في عام ٢٠٢٢ ووصل إلى٢١,٥%، بسبب الحروب وارتفاع الأسعار العالمية.

- كما ارتفع أسواق الأسهم في روسيا ووصل إلى ١٤٦٠ نقطة في بداية ٢٠٢٠

ثم إلى حوالي ١٦٦٠ نقطة في نهاية ٢٠٢١، حيث شهدت ٢١,٥%، الأسواق المالية في أوكرانيا بعض التقلبات ولكنها بدأت في التعافي مع تحسين الظروف الاقتصادية العالمية .

في المجمل، كانت تتمتع روسيا قبل الأزمة بفرص جيدة، في بعض القطاعات الصناعية وقطاع الطاقة، إضافة إلى ماسبق كانت أوكرانيا تعمل على تحسين بيئة الاستثمار من خلال الإصلاحات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية،[١]

مثل الطرق والمطارات، مما أدى إلى اهتمام المستثمرين رغم التحديات السياسة والاقتصادية .

- وضع الاستثمار بعد الأزمة بين الدولتين :

- في عام ٢٠٢٠، قد شهد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدولة روسيا انكمش

(٣٤) انظر في استراتيجية كييف في مجال الغاز: اطلع عليه بتاريخ الساعة الخامسة مساءآ، على الموقع، https: .//web. Archive.org

(٣٥) انظر في البنك المركزي الأوكراني، اطلع عليه بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٤ ، الساعة الخامسة ونصف، https://m.youm.7.com

بنسبة ٢,١% بسبب المعوقات الاقتصادية، وتدهور الاستقرار الآمني، ولكن خلال الفترة ٢٠٢٠ بنسبة ٣,١%- ٢٠٢١ بنسبة ٠,٧%، وفي عام ٢٠٢٢بنسبة ٣٠%وفي عام ٢٠٢٣ انخفض بنسبة ٥,٣%.

(٢٠٢٣-٢٠٢٤) بدأ في التعافي تدريجآ بسبب الاستثمار في صادرات الطاقة التي تستطيع ان تساهم في الناتج المحلي بنسبة كبيرة، وفي عام ٢٠٢٢، قد شهد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدولة أوكرانيا انكمش بنسبة ٢٩,١%بسبب الغزو الروسي وتداعياته الاقتصادية، ولكن بحلول عام ٢٠٢٣ قد تعافى الاقتصاد ووصل إلى ٤,٨%، مما آدى إلى تباطأ النمو في ٢٠٢٤، ووصل إلى ٣,٢%.

- في عام ٢٠٢٢ قد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة روسيا تراجعآ

كبيرآ في السنوات الأولى بعد الحرب، مما أدى إلى تدفقات سلبية بنسبة - ٤٦ ، ١٥ مليار دولار، ومع ذلك خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بدأ الاستثمار يعود تدريجيآ ولكن بمستويات أقل من السابق، أما عن دولة أوكرانيا فقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٢٢، إلى تراجع تدفقات الاستثمار بنسبة ٠,٢% من الناتج المحلي، ولكي ينهض الاستثمار الأجنبي المباشرخلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ تدخل الدعم الدولي في إعادة الأعمار ومن ثم بدأت بعض الاستثمارات تعود تدريجيآ .

- على الرغم من ارتفع التضخم (٣٦)في دولة روسيا ويصل إلى ١٣,٧% في عام ٢٠٢٢، خلال الفترة ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ بدأ في التعافي والاستقرار تدريجياً[1]

بسبب تدخلات البنك المركزي الروسي، ومن ثم انخفض التضخم في دولة أوكرانيا في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٢٧% وإلى ٦% فى عام ٢٠٢٣، وبالفعل كان معدل البطالة في دولة روسيا قد ارتفع بسبب تراجع الشركات الأجنبية، لكنه شهد تحسنآ في النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٢٤، أما عن دولة أوكرانيا توقع أن يصل معدل البطالة في نهاية ٢٠٢٣إلى ١٩,١%، في عام ٢٠٢٤ يصل إلى ١٦,٥% في عام ٢٠٢٥ يصل إلى ١٩,٢%.

(٣٦) انظر في سوق العمل الأوكرانية بعد الحرب، اطلع عليه بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٤ ، الساعة السابعةمساءآ ، https:// www. ajnet

الفرع الثاني
آثر الحروب على السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية في مجال الاقتصاد من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدولة في التعامل مع دول العالم، بغرض تحقيق أهداف معينة،(٣٧) وربما واقعياً تختلف حسب نوع السياسة المتبعة، وهي سياسة حرية التجارة أو سياسة حماية التجارة لذلك سنحاول أن نتعرف على السياسة التجارية من حيث أنواعها وأهدافها :

أولا : تعريف السياسة التجارية :

- تعرف على أنها في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في التعامل مع تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة (٣٨).
- أو هي مجموعة فروع الاقتصاد تعمل على تنظيم شؤون التجارة الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة وأدوات معينة .[١]

ثانياً : أهداف السياسة التجارية :

وبناء على ماتقدم من التعريف يوضح إلى أن الهدف النهائي للسياسة التجارية في أي دولة، يتمثل إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية وهي :-

(٣٧) فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الانتاج، منشورات دار الاديب، وهدان، الجزائر،٢٠٠٧،ص ٧٤.
(٣٨) شريف على الصوص، التجارة الدولية، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص١١٩.

١ - تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (٣٩).

" يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنة الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة "، أي لا بد أن يتم اختيار الإجراءات التي تعمل على تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف آخرى للاقتصاد القومي .

٢ - حماية الإنتاج من المنافسة الأجنبية.

تتمثل هذه السياسة في حماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تعيق الإنتاج المحلي، بناء على هذه الإجراءات تتمثل في فرض رسوم على عملية التفتيش، والتشديد في تطبيق اللوائح الصحية.

٣ - حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق.

تعرف سياسة الأغراق بأنة " بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية،على أن تعوض الخسارة بسعرمرتفع في السوق المحلية"

٤ - حماية الصناعات الناشئة أوالوليدة .

تعني هذه السياسة لصناعات المنتجات الحديثة خاصة في الدول النامية بقصد حمايتها من المنافسات الغير عادلة التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي والسياسات الاحتكارية .[١]

ثالثآ : أنواع السياسات التجارية :

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن هناك نوعان من السياسات التجارية ، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة .

٢- سياسة التجارة الحرة : يقصد بها تلك السياسة التي لا تضع قيودآ تعيقها على الصادرات ولا الواردات، حيث استند ديفيد ريكاردو لمبدأ النفقات النسبية التي ترى أن المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة .

(٣٩) السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات،٢٠١١،ص٦٩.

٢- سياسة الحماية التجارية : " تعرف سياسة الدولة التي تهدف إلى حماية السوق الداخلي من المنافسة الأجنبية عن طريق استعمال قيود تعريفية وأخرى غير تعريفية"(٤٠)

رابعآ : آثر الحروب على السياسة التجارية :

قد تعيق النزاعات المسلحة السياسة التجارية التي تؤدي إلى تأثيرات سلبية كبيرة على تدهور الميزان التجاري، وميزان الخدمات، وميزان المعاملات والتحويلات الرأسمالية .

أ – الميزان التجاري أو التوازن التجاري :

يمثل الميزان التجاري قيمة صادرات واردات الدولة(٤١)،إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فذلك يسمى الميزان التجاري بالسلبي الغير مرغوب بة، وإذا تجاوزت الصادرات الواردات يسمى الميزان التجاري إيجابي .

ب - ميزان الخدمات :

يمثل الصادرات والواردات من الخدمات مثل السياحة(٤٢)، حيث يقل عدد الزوار وتنخفض الإيرادات في عام ٢٠٢٠، وقد أدت بشكل عام إلى عودة السياحة مرة أخرى في عام ٢٠٢١، وقد ظهرت الأزمة الروسية الأوكرانية في عام ٢٠٢٢.[١]

ج - ميزان المعاملات والتحويلات الرأسمالية :

تشكل النزاعات إلى زيادة الإنفاق الحكومي مثل بعض الأمورالعسكرية والأمنية ، حيث تؤدي النزاعات إلى خلق بيئة غيرمستقرة تؤثرعلى الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض التدفقات الاستثمارية، مثال على ذلك : خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١١) آثرت النزاعات على الاقتصاد العراقي، مما أدى إلى خروج المستثمرين الأجانب، وقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشرهروب رؤوس الأموال حيث انخفض بنسبة ٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٣،إلى أقل من مليار دولار في ٢٠١٠ .

خلاصة لما سبق ذكره تتضمن السياسة التجارية العديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية وتتمثل المخاطر الاقتصادية كالآتي :

بشكل عام تؤدي الحروب إلى عدم الاستقرارالاقتصادي وتؤثر على النمو الاقتصادي وبذلك تؤثر تأثير سلبي على انخفاض التجارة، وارتفاع تكلفة السلع والخدمات وانخفاض الاستثمار والوظائف، ويمكن أن يؤدي إلى فرض رسوم جمركية بسبب ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار للمستهلكين

(٤٠) فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الانتاج ، مرجع سبق ذكره ص ٧٤.

(٤١) انظر في الميزان التجاري للدولة،اطلع عليه بتاريخ: ٦-٧-٢٠٢٤،الساعة الرابعة صباحآ، في المواقع ، https://m.youm7.com

(٤٢) عيد رشاد عبد القادر، الاثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠٢٢، ص ٦٧٠.

وايضا تؤثر الحروب على العملة والأسواق المالية مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار، ومن ثم يرتفع سعر السلع والخدمات بشكل كبير بسبب زيادة التضخم .

تتضمن المخاطر السياسية(٤٣) :

لقد تأثرت العلاقات الدبلوماسية بمجموعة مركبة من الآثار تتمثل في البطالة، والفقر، والهجرة، وإنعدام الأمن الغذائي، حيث ارتفاع معدل البطالة بين الشباب الشباب،برغم من ذلك فإن معظم الأفراد يعيشون تحت خط الفقر، مثال على ذلك: دولة سوريا ولبنان يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر .[١]

اختصار لما سبق آثرت النزاعات المسلحة على السياسة التجارية بشكل كبير بين روسيا وأوكرانيا أدت إلى تدهور التجارة الثنائية حيث كانت السياسة التجارية بين الدولتين مستمرة من ٢٠١٤، لحد٢٠٢١ وفي عام ٢٠٢٢ انخفضت التجارة بين روسيا وأوكرانيا، وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٢ انخفضت صادرات النفط بنسبة ١٥%، وشهدت واردات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي انخفاضآ كبيرآ بنسبة ٣٥%، وفي الفترة من ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية واسعة على روسيا، أدت إلى تراجع الصادرات والواردات ،بل يشمل كذلك في الفترة من ٢٠٢٢ – ٢٠٢٤ قامت الشركات بإعادة تشكيل سلاسل الإمداد لتقليل الاعتماد على الموارد الروسية، مثل السيارات والمعدات الطبية، ومع استمرار النزاعات في الفترة من ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ اتجهت أوكرانيا لتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، بينما اتجهت روسيا لتعزيز علاقاتها مع الدول الآسيوية، مما أدى إلى تغيرات جذرية في طرق التجارة، وتراجع كبير في حجم التبادل التجاري، وإعادة تشكيل الإمداد، والتحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية .

(٤٣) فاطمة سيد عبد القادر، التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٠٢٣، ص ٢٤٤.

الفرع الثالث
آثر النزاعات المسلحة على السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية بأنة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بهدف تحقيق التوازن المالي، تتمثل بذلك الوسائل المالية الهامة ، من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة ، وذلك للتأثيرعلى العرض والطلب، مما
يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ويعمل على تحريك النشاط الاقتصادي .

أولا : مفهوم السياسة المالية:

هي مجموعة الإجراءات التي تنتجها الدولة في بناء الإنفاق العام، كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، من أجل الوصول إلى أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (٤٤) [١]

[١] ٤٤) عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية،٢٠٠٠،ص ١١١.

ثانياً : أهداف السياسة المالية :

تعتمد الحكومة على السياسة المالية، التي تعد من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع، ولذلك سوف نوضح أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية كالتالي :

أولا : التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية

تعمل السياسة المالية على تصحيح الوضع العام للاقتصاد والقضاء على الاغراقات الناشئة في كل مرحلة من مراحل التدخل في الدورة الاقتصادية، في حقيقة الأمر تعمل الدولة على زيادة الإنتاج عن طريق انخفاض الضرائب في القطاع الخاص .[١]

ثانيا : معالجة مشكلة التضخم

عند ارتفاع الطلب الكلي إذا أرادت الدولة في التخلص من معدلات التضخم المرتفعة، تتمثل في إتباع سياسة مالية من خلال تخفيض الإنفاق العام أوزيادة الضرائب أو الاثنين معآ .

ثالثا : معالجة ظاهرة الانكماش

نتج عن ظاهرة الانكماش ارتفاع الإنفاق الحكومي وانخفاض الضرائب، مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الكلي وإنخفاض الفجوة الانكماشية، عندم تعمل السياسة المالية بتخفيض الضرائب، فيمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق لدى الأفراد على جميع أنواع الخدمات والسلع وكذلك التوسع في الفجوة الشرائية والقضاء على الانكماش (٤٥).

(٤٥) رضوان العمار، السياسة المالية والنقدية، واثرها على الاقتصاد السوري، ندوة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين ،٢٠١٢، ص ٥.

ثالثا : انواع السياسة المالية :

هناك نوعان أساسيان من السياسات المالية، وهما السياسة المالية التوسعية، والسياسة المالية الانكماشية(٤٦) .[١]

١ – السياسة المالية التوسعية : تعمل الحكومة على زيادة الإنفاق العام وخاصة في فترات الركود الاقتصادي، فعند ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة نسب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية، وخلق فرص عمل جيدة، وتعمل على زيادة الإنتاجية للإنفاق العام للدولة، وهنا تبرز أهمية اعتماد سياسة متحركة لإدارة العجز في الموازنة العامة من خلال استراتيجية كلية للاقتصاد .

٢- السياسة الماليةالانكماشية : النفقة كما تعرف أنها مبلغ يخرج من الدولة بغية تحقيق مصلحة عامة، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب، بغرض تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي أي خفض العجز[٢]

في الموازنة العامة، مما يؤدي إلى فجوة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة .

رابعآ : آثر النزاعات المسلحة على السياسة المالية :

تؤثر النزاعات المسلحة بشكل كبير على السياسة المالية، وتعتبر السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية من خلال مجموعة من الإجراءات ومن أهم أدواتها، الإنفاق العام، والإيرادات الضريبية، ومعالجة التضخم، تعتبر النزاعات المسلحة قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري والأمني، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق من قبل الحكومات أو زيادة الضرائب

أو الاثنين معآ من آجل التأثير على الفجوة الشرائية للاقتصاد .

١

(٤٦) منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية،منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية" ٢٠١٤، ص ١٥.

أ - الإنفاق العام

يقوم الإنفاق العام(٤٧) على آحد الوسائل الاستهلاكية والاستثمارية، لتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد فعند حدوث ظاهرة انكماشية أو فجوة تضخمية تسعى الدولة بإستخدام سياسة الإنفاق العام، إما بزيادة الإنفاق الكلي أو إنخفاض الفجوة الانكماشية، ويرجع تبعآ لحجم المشكلة التي تتعرض لها الدولة، وبناء على ذلك خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠)، حيث أن حجم الإنفاق من ٢٤٥،٣٦٩مليار جنيه، وبحجم أكبر من الإنفاق الاستثماري والمقدر بنحو ١٧٦،٢٥٩مليار جنيه منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٧، وفي عام ٢٠٢١ زاد الإنفاق العسكري بشكل كبير بسبب استمرار الحرب الأهلية، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري بنسبة ٤٠% من الميزانية العامة .

ب - الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات الضريبية من آحد آهم مصادر الإيرادات العامة، حيث تحتل النصيب الأكبر من حجم الإيرادات العامة، كما تلعب السياسة المالية دورآ هاما في توجيه النشاط الاقتصادي (٤٨)، بناء على ذلك عند ارتفاع[1] معدلات التضخم يؤدي إلى إنخفاض دخول الأفراد، في السلع والخدمات، قد تلجأ بعض الحكومات إلى إصدار نقدي جديد لتمويل العجز، ممايؤدي إلى التضخم وإنخفاض الإنفاق العام، وبالتالي زيادة نسبة الضرائب بنوعيها المباشرة وغير مباشرة ، أن الإيرادات العامة بلغت نحو 1108.6مليار جنية وبنسبة ٪17.3من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2021/2020 بنحو 975.40مليار جنية بنسبة ٪16.7 من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وذلك بزيادة الإيرادات الضريبية بمقدار 94.40مليار جنية وبمعدل ٪12.8 لتبلغ نحو 834مليار جنية بنسبة ٪75.2من إجمالي الإيرادات، وكذلك زيادة الإيرادات غير الضريبية بمقدار ٣٨.٨ مليار جنية بمعدل ٪16.5لتبلغ نحو 274.6مليار جنية وتمثل ٪24.8من إجمالي الإيرادت العامة،وكما يلاحظ تزايد حجم الإيرادات الضريبية حيث بلغ نحو 55.7مليار جنية عام 2003إلى أن أصبح نحو 975.4مليار جنية ،٢٠٢٢وبمتوسط بلغ نحو مليار جنية خلال فترة الدراسة. وارتفاع حجم الإيرادات الضريبية عن حجم الفجوة التضخمية خلال فترة الدراسة باستثناء عامي ،٢٠٢٢ ،وفي عام 2022ارتفعت الفجوة التضخمية بسبب

(٤٧) محمد أحمد عيد، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر، خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٢٢) ص ٣٤٥

(٤٨) مريم وليم، دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة من،٢٠١٨/٢٠١٧-٢٠٠٧/٢٠٠٦مجلة كلية الاقتصاد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد ،٢٣العدد٣ .

أزمة فيروس كورونا (٤٩)، ثم بعد الأزمة الروسية الأوكرانية مما أدت إلى زيادة حجم الإنفاق بشكل أكبر من الناتج ومن ثم تغطية الإيرادات الضريبية لسد الفجوة التضخمية من خلال اتباع السياسية المالية التوسعية بزيادة الإنفاق العام وارتفاع نسب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية، وذلك في ظل زيادة حجم الإيرادات الضريبية .[١]

الفرع الرابع
آثر النزاعات المسلحة على السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنه : يمكن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية بغية التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة في الأسواق المالية والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام(٥٠).[٢]

(٤٩) تقرير البنك المركزي – التقرير السنوي،٢٠١٩ -٢٠٢١ ص ٦٢.

[٢] (٥٠) .Https :\\ www. Noor.book.com

أولا : تعريف السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتبناها البنوك المركزية، لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والسياسية، ومن أهمها تحقيق استقرار لآسعار الصرف وتحقيق نمو اقتصادي (٥١)

ثانيا : أنواع السياسة النقدية :

تتمثل آنواع السياسة النقدية التي تتبناها البنوك المركزية في نوعين آساسين وهما " سياسة نقدية توسعية"،وسياسة نقدية انكماشية"(٥٢).

- السياسة النقدية التوسعية هي التي يتبناها البنك المركزي التي يستهدف من خلالها إلى زيادة حجم الكتلة النقدية المعروضة، وخفض آسعار الفائدة لتشجيع القطاع المصرفي من امكانية التدخل لتحفيز الاقتصاد ودعم زيادة الاستثمار،[١] بالتالي زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي وخلق المزيد من فرص العمل الجيدة، بناء على ذلك آن تراجع معدلات التضخم يساعد البنك المركزي على تبني سياسة نقدية توسعية .

- السياسة النقدية الانكماشية، تتمثل هذه السياسة في تقليص حجم النقود المتوفرة في السوق، سيؤدي إلى زيادة الفجوة الشرائية لدى الأفراد، مما يؤثر سلبآ على النمو الاقتصادي من خلال التراجع في الخدمات المعروضة، عند ظهور إنخفاض في التضخم يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تقليل المعروض النقدي، ومن ثم اقتصار دور الدولة على التحكم بسوق رأس المال .

ثالثآ : آثر النزاعات المسلحة على السياسة النقدية :

قد تلعب السياسة النقدية دورآ هامآ في مواجهة تداعيات النزاعات المسلحة على الاقتصاد، والتي تكون عرضة أكثر للتقلبات الاقتصادية، حيث تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، تؤثر على سعر الفائدة، سعر الصرف، التضخم ، واستقرار الأسعار وذلك على التفصيل التالي:

أ - سعر الفائدة : يعتمد سعر الفائدة في السوق على الطلب والعرض على حسب معدل التضخم، عندم تتمثل الدولة في حالة ركود يؤدي إلى الإنخفاض في معدل نمو[٢]
المعروض النقدي،كما تعتمد آيضآ على الزيادة في سعر الفائدة، حيث شهدت الدراسة سنوات سجل فيها سعر الفائدة الحقيقي معدلات مرتفعة مثل عام 1993حيث تجاوز المعدل ،9%ثم إنخفض عام 1994الي حوالي 7.4%الا أنه عاود الإرتفاع عام 1996الي ما يقرب من ،8%كما تجاوز المعدل 10%عام ،1998 وزاد إلى حوالي
12%عام 1999.كما إنخفض بصورة ملحوظة خلال الفترة مابين(2003 - ٢٠٠٦) حيث تراوح ما بين 5% و 6%.

---

[١] (٥١) عبد المجيد قوي، السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٦.

(٥٢) منظمة العمل الدولية، انظر في المرجع السابق، ٢٠١٤، ص٣٠.

كما شهدت الفترة من(2007-2010) أدني معدلات فائدة حقيقية لم تتجاوز ١% فيما سجلت أعوام 2011و 2012معدلات فائدة حقيقية سالبة، وفي خلال الفترة من (٢٠٢٠-٢٠٢٢) ظهرت ارتفاعات متتالية نتيجة الأزمات والصراعات التي شهدها العالم على المستوى الاقتصادي، لذلك تتجه البنوك المركزية إلى تخفيض أسعار الفائدة، لتشجيع النموالاقتصادي ودعم الاستثمار، ابتدآ من أزمة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل تكلفة الاقتراض .

ب - سعر الصرف : يتمثل سعر الصرف(٥٣) بأنه أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية، التي على أساسها تتم مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى، التي تستهدف حل مشاكل الاقتصاد القومي والتي تتضمن جميع الودائع والمدفوعات والتحويلات، كما يدخل فيها أيضآ الكمبيالات والحوالات والشيكات، لذلك تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة، مما يؤدي إلى ضعف عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية.
ج - التضخم : يلاحظ التذبذب الكبير في معدل التضخم طول فترة الدراسة، حيث تراوح معدل التضخم في الفترة من (1990-1993) ما بين 165 %الي ،14 % ثم إنخفض بصورة واضحة عام 1994 إلي 8%تقريباً، ثم ارتفع بصورة ملحوظة عام 1995الي حوالي ،165وشهت الفترة من (1996- 2002) أقل معدل تضخم حيث تراوح معدل التضخم خلال هذه الفترة ما بين 35الي 7%وشهد عام 2004ارتفاعاً حاداً حيث وصل الي ،11.27%كما شهد عام 2008ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصل معدل التضخم إلى ١٨.٣٠% ،وباتباع سياسة تعويم سعر الصرف في أواخرعام ٢٠١٦ ، إرتفع معدل التضخم ارتفاعاً تجاوز،29%وأخيرا وبعد توالي أحداث أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية حيث زادت تكلفة المعيشة وأسعار المواد الغذائية.[١]

د - استقرار الأسعار(٥٤) :
تلعب السياسة النقدية دورآ حاسمآ لأي دولة، يساعد التضخم على التحكم في استقرار

(٥٣)مسعد محمد الغايش، مدي فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر خلال الفترة من ٢٠٢٢-١٩٩٠،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢٣،ص ٤٤،٤٧،٤٩.

سعر الصرف، فإن توفير الاستقرار النقدي والحد من التضخم لا يقتصر فقط على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض في سوق السلع والخدمات، لذلك يمكن أن يقوم البنك المركزي بتوقع أسعار السلع والخدمات عندم تكون العملة مستقرة تؤدي إلى استقرار أكبرفي السياسة النقدية، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر ويزيد من القدرة على التنبؤ الاقتصادي.

المطلب الثاني

وضع اقتصاد الدولة قبل الحرب بين دولتين

قبل البدء في وضع الاقتصاد قبل الحرب، لا بد أن نسأل : هل كان الاقتصاد في حالة صحية قبل الحرب، لا يعاني من اختلالات، وأن الاحتلال في الاقتصاد كان بسبب الحرب، أم أن الاقتصاد كان يعاني من اختلالات وجاءت الحرب لتعرقل تلك الاختلالات ؟

قبل الحرب، تتمتع الدولتين روسيا وأوكرانيا عادة بوضع اقتصادي متوازن نسبيآ، وعلى ذلك تكون التجارة بين الدولتين مزدهرة ويكون الاقتصاد الكلي في حالة جيدة بشكل عام .

وفي حقيقة الأمر قبل اندلاع الحرب في فبراير ٢٠٢٢، كان الاقتصاد العالمي في حالة انتعاش متواضع بعد التأثيرات الكبيرة لجائحة – كوافيد ١٩. كانت معدلات النموالاقتصادي العالمية في المتوسط بين ٣-٤% سنويآ، ومع اندلاع الحرب، تأثرالاقتصاد العالمي بشكل كبير، من ثم تبدأ الأمورفي التغير بشكل كبير، تنخفض الإنتاجية وتؤثر على حجم الصادرات والواردات، ومن ثم تؤدي إلى تدمير البنية التحتية وايضا قد يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة والتضخم ويتدهور الوضع المالي للأفراد والشركات.

خلاصة لما سبق ذكره،تأثير النزاعات المسلحة بين روسيا وأوكرانيا على السياسات الاقتصادية بينهما على النحو التالي:

- قد تؤدي تأثير النزاعات المسلحة، على التجارة والاستثمار إلى انخفاض [١]

وتقييد حجم التجارة، وفرض عقوبات على الواردات والصادرات، ونظرآ لعدم الاستقرارالسياسي والأمني، قد أدى إلى انخفاض الاستثمارات المتبادلة بشكل عام .

- قد آثرت النزاعات المسلحة، على النمو الاقتصادي ولقد شهد كل من

الاقتصاديين الروسي والأوكراني، تراجعآ في معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة .

- تؤثرالنزاعات المسلحة، على الأنشطة المالية والنقدية، التي تؤدي إلى

تعرض، كل من روسيا وأوكرانيا، إلى انخفاض كبير في العملات المحلية .

- قد أدت النزاعات المسلحة، إلى تدمير البنية التحتية، مثل الطرق والسكك

الحديدية والمطارات والمرافق العامة، مما يعرقل النشاط الاقتصادي .

- تؤدي النزاعات المسلحة، إلى انخفاض الإنتاج والتجارة، وعلى ذلك

---

(٥٤) منال جابر مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٧) المجلة العلمية للاقتصاد ص ٤٩٣.

عند انعدام الأمن، يؤدي إلى عرقلة الأنشطة الاقتصادية، بين الواردات والصادرات مثل الزراعة والصناعة .

- ثم امتدت النزاعات المسلحة، إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، على الرغم

من تعطل الأنشطة الاقتصادية، إلا انه تؤدي إلى خسارة الوظائف، وانخفاض مستويات المعيشة .

المطلب الثالث

إعادة بناء اقتصاد الدولة بعد اندلاع الحرب

تعتبر مرحلة إعادة بناء إقتصاد الدولة بعد اندلاع النزاع المسلح(٥٥) مرحلة شاقة تستدعى الكثير من الجهد والمال لإعادة إعمار ماخلفه النزاع من دمار في المرافق العامة والسكك الحديدية والممتلكات العامة والخاصة ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن موضوع عودة الحياة الاقتصادية للبلدان التي مزقتها النزاعات المسلحة والحروب[١]

هو مايكون الموضوع الأبرز والأهم لذلك هناك عدة خطوات لإعادة بناء اقتصاد الدولة بعد اندلاع الحرب تتمثل في الآتي :-

١ - إصلاح البنية التحتية : وذلك من خلال إعادة بناء البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمرافق العامة، وتتمثل في تأهيل المرافق الحيوية كالهرباء والماء والاتصالات .

٢ - إعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية : تعمل على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال حوافز وسياسات جاذبة، ومن ثم دعم وإعادة تدوير القطاعات الإنتاجية مثل الزراعه والصناعة، وايضا تطوير المعدات اللازمة للإنتاج عن طريق توفير رأس المال .

٣ - تعمل على توفير الحوكمة والأمن :

تنتمي إلى بناء مؤسسات حكومية فعالة وشفافة تحظى بالثقة، وتمتدا إلى نشر ثقافة النزاهة في المؤسسات .

٤ - الحصول على الدعم الدولي والخارجي :

بشكل عام يمكننا الحصول على المساعدات والقروض الدولية لإعادة الإعمار، ونتج عن ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير الشراكات الدولية .

(في النهاية خلاصة لما سبق ذكره)، فإن تأثير الحرب على الاقتصاد ىيقوم على طبيعة النزاع وشدته وعلى الجهود المبذولة للتعافي وقد تكون طويلة وصعبه ، مع استمرارالمشاكل الاقتصادية كالبطالة والدين العام المرتفع،ولكن الاهم هوالاستمرار نحوالتعافي والاستقرار الاقتصادي، لذلك نستطيع القول إنه وفي كل الاحوال نجد أن مرحلة إعادة البناء لإقتصاد الدولة في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة ، تعطي الفرصة الكبرى للشركات المحلية والشركات الاجنبية للدخول في مشاريع البناء والتعمير خاصة في جانب إقامة المشاريع الانتاجية القائمة على إستغلال الثروات الطبيعية، وهو ما تبحث عنه الشركات الاجنبية والشركات متعددة

---

(٥٥) علي بن سالم البادي، النزاعات المسلحة وآثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول، انظر المرجع السابق، مجلة آفاق للعلوم ،عمان ،٢٠١٩، ص ٤٥.

الجنسيات ، وفي المقابل تكون الدولة بحاجة الى تمكين هذه الشركات التي تجد فيها طريقآ لبناء إقتصادها الوطني.

الخـــــاتمة

توصلت الدراسة على أهمية دراسة تأثير النزاعات المسلحة على السياسات الاقتصادية، لتطوير سياسات فعالة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم توصلت إلى عدد من النتائج التي يترتب على النزاعات المسلحة .

ومن أهم النتائج مايلي :

- تؤثر النزاعات المسلحة بشكل سلبي على السياسات الاقتصادية للدول المتضررة .

- **أن الحرب الروسية الأوكرانية داهمت الاقتصاد العالمي، ولم يكن قد تعافي من جائحة كورونا، حتي أصيب بالركود الاقتصادي، وما تبعه من تباطؤ في النمو الاقتصادي** .

- كل النزاعات المسلحة التي شهدتها السياسة الاقتصادية على إختلاف أسبابها وانواعها ، لم تخلق ورائها إلا الخسائر التي طالت المجتمعات المدنية بشكل مباشر وغير مباشر وجعلتها تعاني الفقر والبطالة .
- يؤدي حدوث النزاعات المسلحة الى نتيجة حتمية تتمثل في تعرض المشاريع الاقتصادية والأعمال التجارية لخسائر مباشرة وغير مباشرة ، وبالتالي نجد أن هؤلاء الاشخاص من أصحاب تلك المشاريع يعتبرون من ضمن ضحايا النزاعات المسلحة .
- تعمل النزاعات المسلحة على تعطيل الاعمال والمصالح التجارية وهروب رؤوس الأموال بحثآ عن بيئة الامن والاستقراء التي تكون من أهم العناصر التي يقوم عليها الاستثمار وهو مايؤدي بالتالي إلى ضعف الاقتصاد الوطني للدولة .
- خلال النزاعات المسلحة والحروب يتم إستخدام القوة والعنف المفرط ، حيث يسعى كل طرف أن يصل الى النصر مهما كلف ذلك من ضحايا في البشر والاموال ودمار في الاعمار .

ومن أسباب التضخم المستورد إنخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ومن أهم أسباب التضخم الدولي المعاصر، ارتفاع تكلفة تدابير التعافي من جائحة كورونا،وزيادة معدل البطالة وصدمة عرض العمل، والغزوالروسي لأوكرانيا وصدمات إمدادات الطاقة والغذاء.

تقوم إقتصادات الدول على الاستثمار بشقية المحلي والأجنبي وما يرتبط بذلك من مختلف أنواع الأعمال التجارية .

تجد الشركات المحلية والاجنبية فرصة كبرى لنشاطها التجاري في مرحلة إعادة الاعمار بعد انتهاء النزاعات المسلحة ، وبالتالي يؤدي ذلك الى المساهمة في سرعة بناء إقتصاد الدولة .

التوصيات

ضرورة إستعداد الحكومة لإدارة الأزمات، والصدمات غير المتوقعة.

تكثيف الإنتاج المحلي، وتطويره، وإعطاء أهمية قصوى للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة وايضا العمل على تنويع مصادر الإستيراد في حالة العجز .

ضرورة التوسع في برامج الحماية الأجتماعية لتوفير الأمن للطبقات الفقيرة الغير قادرة.

التوسع في استخدام الغاز الطبيعي سواء في الصناعة أو النقل أو الاستخدام المنزلي، لأنه متوافر محلياً، كما أنه يعتبر أقل تلويثاً مقارنة بالفحم والبترول.

تحجيم الإقتراض الخارجي عن طريق عدم السعي للحصول على قروض جديدة، إلا للضرورة القصوى فقط .

ضرورة إصلاح وتطوير البنية التحتية المتضررة مثل الطرق والكباري والمرافق العامة .

ضرورة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم حوافز ومساعدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لإعادة بناء أعمالهم .

نجد أنه من الضروري وضع قواعد جديدة تضمن الحماية الكافية لضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين وأصحاب المشاريع الاستثمارية والاعمال التجارية .

الاهتمام والعمل الدءوب حول تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

ضرورة أن يكون هناك تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية للحفاظ علي معدلات الاستثمار بحيث يمكن تحقيق هدف زيادة النمو الاقتصادي وباستخدام سياسة التمويل بالعجز دون حدوث مشاكل نقدية.

قائمة المراجع

١ - رسلان أحمد فؤاد ، نظرية الصراع الدولي نظرية في تطور الأسرة الدولية المعاصرة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٢ .
٢- سعيد سالم الجويلي (الصيغة القانونية الخاصة للاتفاقيات الدولية للقانون الدولي الإنساني ، القانون الدولي الإنساني – آفاق وتحديات مقالة في مؤلف لمجموعة من الباحثين ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الجزء الثالث ،٢٠٠٥ ص ٢٦٨.
٣- سعيد سالم جويلي ، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٤
٤ - محمد سامي عبد الحميد ، آصول القانون الدولي العام . الجذء الرابع . المنازعات الدولية (المجلد الأول) قانون الحرب الاسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣، ص ٢٥.
٥- مصطفى أحمد فؤاد ، القانون الدولي العام (الجذء الخامس) القانون الدولي الإنساني ، دون سنة نشر ، دون دار نشر ، ص ٩٠.
٦- محمود سامي جنينة ، بحوث في قانون الحرب والحياد ، القاهرة مطبعة الفجالة ، ١٩٤٣،ص ١.
٧- صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٩٥، ص ٨١٧.
٨- محمد حافظ غانم ، المسئولية الدولية ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٦، ص ٧١٥.
٩- محمد بشير الشافعي ، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ٢٠٠١، ص ٤٣٩.
١٠ - بدرية العوضي ، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب ، بيروت ، دار الفكر، ١٩٩٩، ص ٣٢.
١١- منتصر سعيد حمودة ، حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة ، ط ١ . مصر : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨.
١٢- محمد صافي يوسف ، مدى مشروعية لجوء الدول إلى التدابير العسكرية لمكافحة الإرهاب الدولي . القاهرة : دار النهضة العربية ،٢٠٠٥ ، ص ٢٩.
١٣- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣،ص ١٢٤.
١٤- شريف علي الصوص ، التجارة الدولية ، دار النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الاردن ، ٢٠١٢، ص١١٩.
١٥-السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية والساسات ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، الطبعة الأولى ،٢٠١١، ٦٩ص.
١٦ - العنبكي، نزار، القانون الدولي الإنساني ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠، ص ١٨٥ .
١٧ - محمود سامي جنينة، بحوث في قانون الحرب والحياد، القاهرة مطبعة الفجالة، ١٩٤٣،ص١.
١٨- جان بكتبه : القانون الإنساني وحماية ضحايا الحرب، مدخل في القانون الإنساني الدولي والرقابة الدولية على استخدام الآسلحة، تحرير.د. محمود بسيوني، ١٩٩٩،ص ٣٠٦.

١٩- كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧، ص٩.
٢٠ - سعيد عبد الرحمن، الحماية المقررة للمدنيين، آثناء النزاعات المسلحة غير الدولية،جامعة قطر،كلية القانون، رسالة ماجستيرفي القانون العام، ٢٠٢٢،بدون.
٢١- بن عيسى زايد، التمييز بين النزاعات المسلحة الدوليةوغير الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، رسالة دكتوراه، في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ص ١٠.
٢٢- منتصر سعيد حمودة، حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، ط١،دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٨، ص ٤٢.
٢٣- حازم محمد عتلم،قانون النزاعات المسلحة الدولية، المدخل النطاق الزماني،ط٢، دار النهضه العربية، القاهرة، ٢٠٠٢،ص ١٩ .
٢٤- على ابراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية، دار النهضه العربية، القاهرة ، ١٩٩٨،ص،٣٣٨.
٢٥- إبراهيم زهير الدراجي، " جريمة العدوان ومدى المسئوولية عنها " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩١٢،٩٠٦.
٢٦-محمد صافي يوسف، مدى مشروعية لجوء الدول إلى التدبير العسكرية لمكافحة الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٥، ص٢٩.
٢٧ -مفتاح عمر درباش، العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السليمة للمنازعات وحفظ السلم والأمن،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية القانون، السودان، ٢٠١٤، ص ٣٠ .
٢٨- ناظر أحمد منديل مهدي، تأثير النزاعات المسلحة الداخلية على الأمن الدولي الإنساني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية، جامعة كركوك ،٢٠٢٠، ص ٩.
(٢٩) عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٠، ص٣٨،٣٩.
٣٠- ناظر أحمد منديل مهدي، تأثير النزاعات المسلحة الداخلية على الأمن الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص ٩.
31- https : // ar.m – Wikipedia. Org / wikir.
٣٢- محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، دار النشر الاسكندرية : منشأة المعارف، ٢٠٠٥، (٢٥) على بن سالم البادي، النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، ٢٠١٩،ص٤٣.
٣٣- قطب مصطفى سانوا، الاستثمار أحكامة وضوابطه، دار النفائس، الأردن ،٢٠٠٠، ص١٥.
ص ٣١٠.
٣٤- لموشي راوية، دور سوق رأس المال في تمويل الاستثمار، آطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢-٢٠١٣ ص٩٣.
٣٥- محمد الكلاوي، سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية، رسالة دكتوراه، منتدبات الوزير،٢٠٠٨،ص ٢-٨.
٣٦- محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الاجتماعي الحديث،٢٠٠٦، ص١٨.
37- مروان شموط ، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، كلية حقوق جامعة عين شمس، طبعة ٢٠٠٨، ص ١٢.
(٣٨) لموشي راوية، دور سوق رأس المال في تمويل الاستثمار، المرجع السابق، ص ١٠١.

٣٩ ـ شريف على الصوص، التجارة الدولية، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٢،